



المقترح الفرنسي لحل الأزمة الكنسية

ما بين عامي ١٣٩٨ - ١٤٠٨ م

د/ ناهد عمر صالح

مدرس بكلية البنات

جامعة عين شمس

بدأت الأزمة الكنسية "الانشقاق الكنسي" في عام ١٣٧٨ م عندما تربع على العرش البابوي اثنان من البابوات، أحدهما في مدينة روما والآخر في مدينة أفينيون^١. وقد تباينت ردود فعل المجتمع الأوروبي حيال ذلك، فبينما أيدت إنجلترا ألمانيا، المجر، بولندا وأمراء شمال إيطاليا بابا روما، أيدت فرنسا أسبانيا، نابولي، وصقلية بابا أفينيون. ومن هنا حدث انقسام كنسي كبير بات من الصعب القضاء عليه في ظل قانون كنسي يعطي الحبر الروماني الحرية كاملة في أن يتمسك بعرشه أو يتخلى عنه دون التدخل من أحد^٢.

وحاولت فرنسا مراراً أن تحتوي تلك القضية، خاصة بعدما أثار الصراع على الكرسي البابوي الشكوك حول شرعية البابا، وأعلن الناس رفضهم للنظام الكنسي وطالبوا الإصلاح، لكن كان ذلك دون جدوى. أما جامعة باريس فقد قامت بعملية الإصلاح تلك وأصدرت بياناً دعت بموجبه كلا

١- أصبحت مدينة أفينيون على نهر الرون بفرنسا - مقرّاً للبابوية منذ عام (١٣٠٥م) إثر تحكّم فيليب الرابع ملك فرنسا (١٢٨٥-١٣١٤م) في شؤون الكنيسة، وتدخله في تعيين البابا كلمنت الخامس (١٣٠٥-١٣١٦م)، الذي اتخذ من مدينة أفينيون مقرّاً لبابويته بدلاً من روما. وقد عرفت الفترة التي احتفظت فيها مدينة أفينيون بالمقر البابوي (١٣٠٥-١٣٧٨م) بالأسر البابوي، ولي خلالها العرش البابوي ثمانية بابوات، كان آخرهم جريجوري الحادي عشر (١٣٧٠-١٣٧٨م)، الذي وافته منيته في مدينة روما في أثناء زيارته لها. وأدى هذا الحدث إلى حدوث الأزمة الكنسية؛ إذ انتهز رجال الدين هذا الحدث لإعادة الكرسي البابوي إليها من جديد، فعدّوا مجمعاً دينياً ضم أساقفة من إيطاليا وأفينيون، انتهوا فيه إلى تعيين تيلديشي رئيس أساقفة مدينة باري بابا جديداً باسم أوروبان السادس (١٣٧٨-١٣٨٩م)، متخذاً من مدينة روما مقرّاً لبابويته، وكاد الأمر أن يكون مكتملاً لولا أن أعلن أساقفة إيطاليا أن انتخاب البابا جاء بضغط شعبي وليس بالروح القدس، ومن ثمّ يكون انتخابه غير شرعي. أما أساقفة أفينيون فقد اتجهوا إلى مدينة فوندي بفرنسا، وعدّوا مجمعاً دينياً انتهوا فيه إلى انتخاب روبير دي جينيف بابا جديداً باسم كلمنت السابع (١٣٧٨-١٣٩٤م) متخذاً من مدينة أفينيون مقرّاً لبابويته. انظر بيير كاميلو، المجامع المسكونية، ترجمة السيد بولس عطا الله، إشراف الأب كاميلو بالين، ص ١٧١-١٧٢، وليم ميلر، مختصر تاريخ الكنائس، القاهرة ٢٠٠٨ م، ص ٣٩١.

٢- مجموعة قوانين الكنائس الشرقية (الكاثوليكية)، ترجمة اللجنة المصرية - منشورات المركز الفرنسي لسكانى للدراسات الشرقية المسيحية، القاهرة ١٩٩٥ م، ص ٦٠ - ٦١.



البابوين إما التنازل عن العرش أو التفاوض فيما بينهما ليتنازل أحدهما للآخر، أو ترك القرار للمجمع الكنسي^١. غير أن هذا البيان لم يلق أذاناً صاغية لدى البابوين، الأمر الذي جعل الجامعة تعقد مجمعين أحدهما في عام ١٣٩٤ و الآخر ١٣٩٥، أصدرت من خلالهما بياناً طالب فيه أعضاؤها شارل السادس ملك فرنسا (١٣٨٠-١٤٢٢ م) بسحب الدعم المادي من البابا بيندكت الثالث عشر Benoit XIII (١٣٩٤ - ١٤٢٢ م)، وحرمانه من بعض المناصب الكنسية؛ لإرغامه على التنازل، وفي الوقت نفسه أصدرت أمراً بتوزيع المنشورات الداعية لتخلي البابا عن منصبه^٢. وإزاء المناقشات والاحتدامات التي أثارتها الجامعة، قررت فرنسا أن تُقيل على دراسة الموقف دراسة شاملة لإنهاء الأزمة الكنسية، ففي البداية أرسل شارل السادس (١٣٨٠-١٤٢٢ م) ملك فرنسا سفارة عام ١٣٩٥ برئاسة عمّيه: دوق بيرري Berr ودوق بورجوني Bourgon ، وأخيه أورليانز Orleans، إلى أفينيون؛ ليبحثوا مع البابا الوسائل المناسبة لإنهاء قضية الانشقاق، غير أن هذه السفارة فشلت نتيجة لأن بندكت خلال اللقاء أصمّ أذنيه عن أي اقتراح أبداه أعضاء السفارة لإنهاء مسألة الانشقاق. وتلا ذلك أن قامت فرنسا بتوحيد جهودها أولاً مع الدول المؤيدة لبابا روما، فوثق شارل السادس ملك فرنسا عام ١٣٩٦ م أوأصر الصداقة مع إنجلترا - رغم الصراع الحربي بين الدولتين آنذاك - بتزويج ابنته إزابيلا من ملكها ريتشارد الثاني (١٣٧٧-١٣٩٩ م) الذي وجد في هذا الزواج تعضيداً لسلطته في مواجهة منافسيه^٣.

١- بان دويرلتشينسكي - أوروبا والمسيحية - ٣- تمزق الكنيسة - ترجمة كبير و لحو - دمشق - سورية ٢٠٠٧.
٢- R. N. Swanson, universities, Academics, and the grent schism, Cambridge. London, P 119.

بعد وفاة البابا كلمنت السابع (١٣٧٨-١٣٩٤ م) أسرع رجال الدين في أفينيون إلى انتخاب بيدرو دي لونا الأسباني Pedro de Luna، الذي اتخذ اسم "بندكت الثالث عشر" بعدما أدركوا أن تجنب انتخاب بابا جديد يلقى بظلال من الشك حول شرعية وظيفتهم الروحية ومكانتهم الدينية، ومن ثم أسرعوا بعقد مجمع ديني انتهوا فيه إلى انتخاب هذا البابا بعد أن تعهد بإنهاء قضية الانشقاق والتنازل دون جدال. لمزيد من التفاصيل انظر Hefe, Histoire des Conciles , Tome VI , Paris 1915, P263, A Joelle Rollo-Koster and Thomas M. Izbiches, Acompanion of the great western schism 1378 - 1417. Boston 2009. P. 177.

٣- Greighton, A History of the Papacy from The Great Schism To The Sack of Rome, Volume 1, London 1919, P 151. Palmer J.J. N, England and The Great Western Schism 1388 - 1399, in The English Historical Review, Vol 83, N 328 (Jul 1968) PP 516 - 522, P 520, Locke D.D., The Age of the Great Western Schism, California 1897, P 110.



أسفر هذا الزواج عن تشكيل سياسة موحدة بين الدولتين تجاه قضية الانشقاق الكنسي تبلورت في إرسال سفارة مشتركة إلى كل من روما وأفينيون، وهي السفارة التي طالبت البابون بونيفاس التاسع Boniface IX (١٣٨٩-١٤٠٤ م) وبندكت الثالث عشر Benoit XIII (١٣٩٤-١٤٢٢ م)، بإجابة محددة بشأن تخليهما عن العرش البابوي، وبالرغم من أن بونيفاس التاسع قدم وعوداً بالتنازل في حالة ما تنازل بندكت الثالث عشر، إلا أن الأخير تمسك بلقبه البابوي ويكونه نائب المسيح، فأحاطته السفارة علماً أن يتخذ خطوات التنازل قبل حلول الثاني من فبراير ١٣٩٨ م^١.

ولم تكن فرنسا بذلك، بل عقدت اجتماعاً في ريمز - على مقربة من باريس - في مارس ١٣٩٨ م، حضره فينزل Wenzl (١٣٧٨-١٤١٩ م) إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، انتهوا فيه إلى الاتفاق على مطالبة الاثنين بالتنازل عن العرش البابوي أو إجراء تصويت داخلي لرجال الأكليروس للاعتراف بأحدهما، أو عزلهما معاً، وأرسلوا بموجب هذا الاتفاق سفارة مشتركة برئاسة بطرس دايلي Peter d'Ailly أسقف كامبراي Cambrai في فرنسا "نائباً عن ملك فرنسا" ونيقولاس جويكا Nicholas of Jewicha نائباً عن إمبراطور ألمانيا، توجهت في بادئ الأمر إلى فوندي Fondi في نابولي، والتقت بالبابا بونيفاس الذي استقبلها بكل الاحترام والترحاب، لكنه علق رده بشأن التنازل على استشارة كرادلته في روما، أما بندكت الثالث عشر فأصر على أنه البابا الشرعي ونائب المسيح^٢. وما أن علم "فينزل" بنتائج هذه السفارة حتى علق رده هو الآخر على ما سوف تسفر عنه مجهودات شارل السادس بشأن عزل بندكت الثالث عشر^٣.

وهكذا لم يأت الحل الأول الذي لجأت إليه فرنسا بثماره المرجوة؛ نتيجة تمسك كل من البابون بعرشيهما، الأمر الذي جعلها تلجأ إلى توحيد جهودها وجامعة باريس، وذلك لاستصدار قرار يفقد البابا صلاحياته ويرغمه على التنازل، فأعلنت في عام ١٣٩٨ م رفض الطاعة الرهبانية للبابا بندكت الثالث عشر، ويعني ذلك تخلي شعب فرنسا وملكها عن طاعة البابا، وبالتالي حرمانه من سلطاته

١- L. Jadin , Benoit XIII (Pierre de Luna) dans Dictionnaire d' Histoire et de Geographie Ecclesiastiques, Tome Huitieme Paris - VI, 1935, (PP 135 - 163) P 146

٢- Mansi, Sacrorum Conciliorum et Amplissime Collectio, TXXXVI, Col, 1198, Hefele, Historie des Conciles, TV1, P264.

٣- Grieghton, A History of The Papacy, Vol 1, P 154, Jadin, Benoit XIII, P 147.



الرئيسية التي يخولها له القانون الكنسي^١. وحتى تستطيع فرنسا الحصول على موافقة موحدة بشأن هذا القرار، عقد ملكها مجمعاً دينياً في باريس ٢٢ مايو عام ١٣٩٨م، بقاعة القصر الإمبراطوري الصغير، حضره عدد كبير من أدواق فرنسا، وعلى رأسهم شارل ملك نافار Navarra، وأدواق بوربون Bourbon، بييري Berr، بورجوني Bourgone، وأورليانز Orleans، فضلاً عن علماء اللاهوت ورؤساء الأديرة والأساقفة، ورؤساء جامعة باريس وأساتذتها، أورليانز، أنجير Anger، ماجيلون Maguelone، تولوز Toulouse، ورجال القانون الكنسي والروماني^٢.

وخلال الجلسة الأولى ألقى سيمون دي كرايو Siman de Cramaud السكندري أسقف أراس في فرنسا خطاباً تضمن عرضاً تاريخياً للمجهودات التي بذلت من أجل احتواء الأزمة الكنسية منذ وفاة البابا كلمنت السابع (١٣٧٨ - ١٣٩٤م)، ثم عدد المرات التي تراجعت فيها البابا بندكت الثالث عشر عن وعده بشأن التنازل وإنهاء الانقسام الكنسي، مما جعل المؤمنين في حل

١ - تعني الطاعة الرهبانية في مفهوم المعتقد المسيحي الكاثوليكي أن يخضع الرهبان بكل إرادتهم للحبر الروماني (البابا)، الذي يمثل الله اقتداءً بالمسيح الذي أتى ليتم إرادة الله، وتعلم الطاعة بما تأثر به". وينال البابا طاعة الشعوب المسيحية وخضوعها له بعد أن يتم انتخابه على وجه شرعي، ويخول إليه السلطان الأعلى والمطلق على الكنيسة، وهي المهمة التي خولها الرب لبطرس بوجه خاص، وذلك حينما اصطفاه وفضله على سائر الرسل المسيحيين ببناء الكنيسة وأعطاه مفاتيح ملكوت السموات، لتنتقل هذه المهمة بعد ذلك إلى خلفائه، ويصبح البابا إثر انتخابه المدير والوكيل الأعلى لجميع الأموال الكنسية، وله حق إصدار العقوبات الكنسية من حرمان ومنع، وله حق منح المزايا والأموال، وحق تعيين رجال الدين في وظائفهم الكنسية، ومحاكمتهم إن أخطأوا. وله حق عقد المجامع الكنسية وتحديد قضاياها، إلى غير ذلك من الاختصاصات التي يخولها له القانون الكنسي. لمزيد من التفاصيل انظر: الكتاب المقدس، العهد الجديد، الرسالة إلى العبرانيين، الإصحاح الخامس، الآية ٨/ العهد الجديد، إنجيل متى، الإصحاح السادس عشر، الآية الثامنة عشر. انظر: مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، ترجمة الأصل اللاتيني للجنة المصرية بقيادة الأنبا إسطفانوس الثاني بطريرك الإسكندرية للأقباط الكاثوليك، منشورات المركز الفرنسيسكاني، القاهرة ١٩٩٥ - ص ٦٠ - ٦٤، ص ٢٦٦، ص ٥٥٨، ص ٧٤٨. دنستغر - هوزمان، الكنيسة الكاثوليكية في وثائقها، ترجمة الأصل اللاتيني، المطران يوحنا منصور، والأب حنا الفاخوري، الجزء الأول، منشورات المكتبة البوليسية ٢٠٠١ م، ص ٨٠.

٢ - Mansi, Concil. ampliss Coll., TXXXVI, Col 839, 914.



من طاعته، واختتم خطابه بعرض لاقتراح قدمه شارل السادس ملك فرنسا، مفاده إما تنازل بندكت الثالث عشر عن العرش البابوي طواعية، أو التخلي عن طاعته الرهبانية لإرغامه على ذلك^١. وقد انقسم أعضاء المجمع إزاء قرار التخلي عن الطاعة الرهبانية للبابا بندكت الثالث عشر بين مؤيد ومعارض. وجاء على رأس الفريق المؤيد دي كرايو أسقف آراس، وبطرس رئيس دير القديس ميخائيل، ويوحنا دي شامب، يضاف إليهم أساتذة جامعة باريس، فجميعهم دعم قرار التخلي عن الطاعة الرهبانية للبابا بندكت "كُلِيَّة"؛ مما يترتب عليه سحب جميع سلطاته التي خولها له القانون الكنسي - مبررين ذلك بتراجع بندكت عن وعده بشأن التنازل وحنثه في اليمين، وإعلانه تمسكه بعرشه حتى الموت حسب قوله^٢. ويفسر هيفيل Hefele السبب الحقيقي وراء تأييد قرار خلع الطاعة الرهبانية، وهو حرمان البابا من إيراداته المالية أو الرسولية التي لم يكن يتورع عن استخدامها في الإسراف على الهدايا، وإرسال السفارات إلى فرنسا وخارجها لشراء معارضيه من رجال الأكليروس، والقضاء على خصومه لإنهاء الانشقاق الكنسي. وإذا ما تم حرمان البابا من دخوله الرسولية هذه فإنه يكون قد فقد نفوذه وسيادته، وينقض عنه الجميع وبذا يكون قد أرغم على التنازل^٣. أما المعارضون وعلى رأسهم دوق أورليانز - شقيق الملك وزعيم حزب المنقذين الأرستقراطيين في جنوب فرنسا - وأدواق بورجوني، بييري، بوربون - أعمام الملك

١ - Hefele, Histoire des Conciles, Tome VI, Partie Deuxieme, Paris 1915, PP 1213 - 1217. G. Barraclough, un document inedit sur la soustraction d'obedience de 1398, dans la Revue d'Histoire ecclesiastique, T. XXX, 1934, P101 -115.
٢ - Mansi, Consil - ampliss, Coll TXXXVI, Col. 839, 842, P855, 882. Hefele, Histoire, TVI, P 1227.
٣ - Hefele, Histoire des Conc, TVI, P1224.

استطاعت البابوية بأفنينيون السيطرة على ترقية القساوسة وتعييناتهم في المناصب الكنسية مثل الأسقفيات ورئاسة الأبيرة، وقد قوض هذا التعيين حق الانتخاب الذي كان للكنايس الكبرى، وأدت المنافسة لشغل هذه الوظائف إلى فيضان من القضايا المنظورة في المحكمة البابوية التي أضافت مكاسب المصروفات القانونية إلى المكاسب التي تحققت من العوائد التي كانت تنفع للحصول على مراسم التعيين، وقد زعم البابا أن من حقه وحده الحصول على كل هذه العوائد، إلى جانب ذلك كانت هناك الضرائب المفروضة على الدخول الثانوية للقساوسة، وهي العشور الصليبية التي صارت أكثر انتظامًا، كما كانت البابوية تجمع مبالغ مالية طائلة من بيع صكوك الغفران والتي صارت آنذاك مصدرًا منتظمًا من مصادر الدخل البابوي. لمزيد من التفاصيل انظر موريس كين، حضارة أوروبا العصور الوسطى، ص ٢٥٥ - ٢٥٦



- فعارضوا قرار خلع الطاعة الرهبانية "كلية"؛ وذلك لخشيتهم سلاح الحرمان الكنسي الذي كان كثيرًا ما يلوح البابا باستخدامه في أي وقت شاء^١. ولكنهم في الوقت نفسه أرادوا أن يكون خلع الطاعة الرهبانية للبابا جزئيًا فقط، بمعنى أن يحتفظ البابا ببعض السلطات، ويجرد من بعضها الآخر وضمنوا السلطات التي يحتفظ بها البابا: الدخول الرسولية، وحق منح الامتيازات والأموال^٢. أما دوق أنجو، وهو الشقيق الأكبر لشارل الخامس، فقد رفض خلع الطاعة بسبب طموحاته التوسعية في نابولي بإيطاليا^٣.

وقد أدى التباين حول قرار التخلي عن الطاعة الرهبانية للبابا بندكت الثالث عشر إلى مطالبة المجمع أعضاءه بالاقتراع حوله تحرييرًا، وتبين تأييد نحو مائتين وسبع وأربعين عضوًا من ثلاث مائة ونيف قرار خلع الطاعة الرهبانية، وأبدى عشرون آخرون تأييدهم القرار، شريطة أن يقوم المجمع بمحاولة أخيرة لإقناع البابا بالتنازل قبل تنفيذ قرار خلع الطاعة الرهبانية، بينما أصر ١٦ (ستة عشر) عضوًا على التريث في إصدار مثل هذا القرار، حتى في حالة إخفاق الأعضاء في إقناع البابا بالتخلي عن العرش البابوي.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من عدم إجماع أعضاء المجمع على قرار موحد بشأن الاقتراح الفرنسي، إلا أن غالبيتهم أيدوا الاقتراح، ما يحقق قانونيته عند التنفيذ.

١- الحرمان الكنسي "حكم علني يصدره البابا دون غيره، على الشخص المراد حرمانه، وإذا ما تم هذا الحكم يكون الشخص محرومًا من مشاركة المؤمنين الشعائر الدينية والفروض الإلهية وتناول الأسرار، بما في ذلك سر التعميد والزواج والتناول، إلى غير ذلك من الأسرار، ويحرم الشخص المحروم من تقليد الرتب الشرفية، والمناصب والموارد والمعاشات، أو المشاركة في الأعمال الكنسية المشروعة، يضاف إلى ذلك حرمان الشخص من الانتخاب شرعًا في أي وظيفة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يحظر على المؤمنين مشاركة الشخص المحروم، أي شأن مدني، ما لم يتعلق الأمر بالزوج أو الأقارب أو البنين أو الخدم والرعايا. لمزيد من التفاصيل انظر:

Gasparri (Petro Card, Codex 1 uris Canonici piix Pontificis Maximi Iussu digestus Benedicti Papae XV, Vetieanis MCMXVIII Can 2256 – Can 2264.

٢ - Hefele, Histoire des Conciles, TV1, P1227.

٣ - مويس كين، حضارة أوروبا العصور الوسطى - ترجمة د. قاسم عبد قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص ٢٣٢.



وأعلن شارل السادس من خلال رسالة أرسلها إلى المجمع في ٢٧ يولييه ١٣٩٨م رفضه الطاعة الرهبانية للبابا بندكت كلية، وأكد من خلال رسالته على حماية أعضاء المجمع ضد أي تهديد بابوي، ووعد بالحفاظ على حرية الكنائس، وهدد بتوقيع عقوبات مشددة ضد من يعارض هذا القرار أو يتصدى له^١، وأخيراً نفى عن نفسه والأمراء العلمانية الاستحواذ على الدخول الرسولية في حالة تصديق المجمع على قرار خلع الطاعة الرهبانية عن البابا، وأرجأ التصرف في تلك الدخول الرسولية حسب ما يراه القانون. ويبدو أن شارل السادس أراد من وراء ذلك طمأنة الكرادلة المستفيدين من هذه الدخول والامتيازات المالية؛ حتى لا ينحازوا إلى جانب البابا، ويكسب تأييدهم لقرار خلع الطاعة الرهبانية.

على أية حال طمأنت تلك الوعود الملكية عدداً كبيراً من الأعضاء، وعلى رأسهم دوق بورجوني Bourgogne، بيرري Berr، نافار NavaWrra، ولاكاستي Castille الذين خشوا سلاح الحرمان الكنسي، فأعلنوا تأييدهم لاقتراح التخلي عن طاعة البابا الرهبانية كلية، أما دوق أورليانز Orleans فظل معارضاً لقرار التخلي عن طاعة البابا الرهبانية. ويرى هيفيل أنه تمسك بمعارضته تلك خاصة بعد علمه بمعارضة أهالي روما، ودوق ميلانو لقرار خلع الطاعة الرهبانية عن البابا بونيفاس التاسع الرهبانية^٢.

وأعلن المجمع رسمياً في الأول من أغسطس ١٣٩٨م خلع الطاعة الرهبانية كلية عن البابا بندكت الثالث عشر، وأصدر شارل السادس مرسومين، أحدهما ينص على إلغاء حق بندكت في إصدار أي نوع من المراسيم البابوية، والآخر يقضي باستبدال الوثائق البابوية خلال فترة التخلي عن الطاعة الرهبانية. ولم تكتف فرنسا بذلك، بل أرسلت سفارة ملكية في الأول من سبتمبر من العام نفسه بقيادة المستشارين روبرت كورديليه Robert Cordelier وترستان دي بوس Tristan de Bos، إلى فيل - أليز - أفينيون Villeneuve les - Avignon، أعلنت فيها البابا بقرار المجمع، وحذرت رعايا الملك الفرنسيين العلمانيين منهم والديرين من الاستمرار في طاعة البابا الرهبانية. فأعلن الرعايا العاملون في دائرة الإدارة البابوية خلع الطاعة الرهبانية عن البابا بندكت، وفي الوقت نفسه سلمت السفارة

١ - Mansi, Concil. ampliss Coll., TXXVI, PP 905 – 906, Valois, La France et Le grand schisme D'occident, Tome 3, Paris 1902, P 190.

٢ - Hefele, Histoire des Conciles, TVI, P1227, Barraclough, un document inedit sur la soustraction, d'obedience de 1398, PP 105 - 108.



مجمع الكرادلة الذين انسحبوا إلى فيل - لو - نوف في فرنسا رسالة ملكية أكدت حماية الملك لهم، وضمان تمتعهم بامتيازاتهم وحقوقهم المالية إذا ما أسرعوا في إعلان خلع الطاعة عن بندكت^١. ولا شك أنه كان لهذه الرسالة أثرها على أعضاء مجمع الكرادلة، فاتخذوا خطوة إيجابية بأن استعانوا بمساعدة جيوفروي بوسيكو Geoffroy Boucicaut - أمير بولبون Boulbon جنوب فرنسا، وأخو يوحنا بيوسيكو القائد الفرنسي.

ويبدو أن هذه المساعدة جاءت بمباركة شارل السادس، إذ يذكر فالويس Valois أن اثنين من الكرادلة كانوا قد اقترحوا عليه إسناد مهمة حراسة مجمع الكرادلة إلى هذا القائد^٢. وجهت هذه القوة إلى أفينيون، واستطاعت بعد أن تعاونت مع الكردينال نوف شاتيل Neuf chatel - الذي عينه الكرادلة قائداً لمدينة أفينيون - الاستيلاء على أسقفية أفينيون الواقعة بين نهر الرون وقصر البابا، وأوقفوا العمل في دائرة الختم البابوي، بعد أن استولوا عليه ونقلوه إلى فيل لوفونوف، وفي الوقت نفسه أرسلوا وفداً ضم أربعة من الكرادلة لإقناع البابا بالتنازل، غير أن بندكت أكد لأعضاء الوفد تمسكه باسمه الرهباني وبابويته حتى الموت، وأعلن كذلك أنه لا يبالي بأوامر الملك الفرنسي، وأنه من يحذره استصدار قرار يندم عليه طوال حياته، ثم أرسل برسالة في ٤ ديسمبر ١٣٩٨م إلى كرادلة أفينيون، وجه إليهم نقداً صريحاً، ووصف قراراتهم بالطائشة^٣.

هكذا فشلت محاولة مجمع الكرادلة إقناع بندكت التنازل ما دفعهم إلى الإسراع بتوجيه رسالة إلى شارل السادس (١٧ سبتمبر) يعلنون فيها تخلي ثمانية عشر من مجموع ثلاث وعشرين كاردينالاً عن طاعة بندكت الرهبانية بشكل كلي^٤. وهاجم بوسيكو القصر البابوي، وحاصرته قواته فترة من الوقت نفذت خلالها مواد التموين والوقود، والعلاج. وعانى المحاصرون الذين تبقوا بجانب البابا معاناة شديدة، وزاد من صعوبة الموقف ما أشاعته قوات بوسيكو من عزل شارل السادس للبابا بندكت الذي لقبوه بـ"الهرطيق" وتولي بابا جديد. وما أشاعه المستشاران الملكيان كريستان دي بوس، وروبير كورديليه من إعلان شارل السادس الحرب على أفينيون وتجويعها إن

1- Valois, La France , T. III , P 192, Jadin, Benoit XIII, P 149.

2 - Valois, Op.cit, T. III, P 194.

3 - Valois, Op.cit, T. III, P 192, Hefele, Histoire des Conciles, TV1, P 1233.

4 - Valois, La France, T III, P 192.



لم تتخل أفينيون عن طاعة البابا الرهبانية^١. وقد أثرت هذه الإشاعات على سلطة البابا داخل أفينيون، وغيرت من موقف سكانها نحوه، فأعلنوا مؤازرتهم لمجمع الكرادلة، بينما استسلم أحد أبراج القصر البابوي لقوات بوسيكو بعد إضرار النيران فيه.

ويبدو أن طول مدة الحصار التي امتدت لنحو سبعة أشهر من سبتمبر ١٣٩٨ حتى أبريل ١٣٩٩ م، وما أسفر عن هجوم بوسيكو من سقوط مائة من الضحايا، حسب تقدير أحد الكرادلة^٢، جعل البابا بندكت يستعين بمساعدة مملكة أراجون للوساطة لدى شارل السادس ملك فرنسا. فأرسل ملكها مارتن Martin (١٣٩٥-١٤١٠ م) برسالة إلى شارل السادس، طالبه من خلالها بسحب قواته المحاصرة للقصر البابوي والعمل على حماية بندكت من مجمع الكرادلة، مقابل تعهد بندكت التنازل، إذا ما تنازل خصمه أو عزل أو وافته المنية. هذا إلى جانب تعهد بندكت بمساندة أي مشروع يهدف إلى حل الأزمة الكنسية، والحضور للمجمع العام الذي يدعم هذا الهدف، وأخيراً موافقته على البقاء في أفينيون تحت مراقبة قوات شارل السادس.

واستجاب شارل السادس لهذه الوساطة، وأرسل بسفارة أتمت المعاهدة. وأصبح بندكت الثالث عشر بموجبها كالسجين داخل القصر البابوي حتى عام ١٤٠٣ م^٣. استحوذ خلالها شارل السادس على الأموال الخاصة بالحاشية البابوية، والضرائب الخاصة بالمجلس الرسولي بزعم استغلالها في الإنفاق على مشروعات الاتحاد الكنسي، ولم تفلح التماسات مجمع الكرادلة لدى شارل السادس أن يترك لهم تلك المهمة^٤.

وهذا تثبت صحة ما أشيع في السابق من أن شارل السادس كان يسعى جاهداً للحصول على قرار خلع الطاعة حتى يحتفظ بمالية البابوية أو يضع يده عليها. وأياً ما كانت الأسباب فقد استطاعت فرنسا أن تحقق من خلال إحكام السيطرة على البابا بندكت الثالث عشر تفعيل قرارات المجمع وتجعله

1 - Valois, Op.cit, T III, PP. 195 – 196.

2 - Valois, Op.cit, PP. 197 – 198.

3 - Valois, Op.cit, T III, PP. 213 – 222.

4 - Hefele, Histoire des Conciles, TVI, P1237.



حقيقة ملموسة، ويؤكد ذلك "بان دوير اتشنسكي" حينما قال: إن هذه الخطوة التي أقيمت عليها فرنسا قد طورت النظرية المعروفة باسم سلطة المجمع العام " التي تنص على أن الأساقفة يستمدون سلطتهم من يسوع مباشرة، فضلاً عن عدم جواز خضوع الكنيسة والمجمع المسكوفي لسلطة البابا، بل إن الأخير يجب أن يخضع لسلطة المجمع الذي يمثل الكنيسة بأكملها"^١.

وهكذا أصبحت فرنسا بقرار خلع الطاعة الرهبانية عن البابا بندكت الثالث عشر مثلاً يحتذى به على الرغم من عدم دستوريته. فأعلنت نابولي Naples وجنوا Genoa، وفلاندرز، وكاستيل Castille ونافار Navarra - خلع الطاعة^٢. وامتد تأثير القرار الفرنسي إلى روما، فدبر "أوتوراتو حاكم فوندي Fondi بمشاركة الحزب الجمهوري وكبار القضاة، مؤامرة لعزل البابا بونيفاس التاسع. غير أن هذه المؤامرة تم اكتشافها، وأصدر البابا قراراً بالحرمان الكنسي ضد حاكم فوندي، وأعدم المتآمرين^٣. ولم يثن هذا العقاب الذي أصدره البابا ضد المتآمرين أهل روما عن تكرار المحاولة ثانية للتخلص من بونيفاس، فأعلنت كولونا Colonna في روما عام ١٤٠٠ م الثورة ضد البابا، وأرسلت جيشاً قوامه أربعة آلاف من الفرسان، ومثلهم من المشاة - حاصر مبنى الكابيتول، ولم تطل مدة الحصار، خاصة بعد تصدي السيناتور زكاريا تريفيزا Zaccaria Trevisano للثوار وإحباط محاولتهم، وأصدر نائب البابا قراراً "بالمنع" ضد مدينة كولونا^٤. وحتى يعمل بونيفاس التاسع على خضوع روما وتخليها عن فكرة التخلص منه، شدد من

١ - دوبراتشنسكي، أوروبا والمسيحية، ترجمة دكيرو لحدود، سورية ٢٠٠٧، ص ٨٣ - ٨٤.

2 - Mansi, Consil - ampless, Coll TXXVI, 914, Hefele, Histoire des Conciles, TVI, P 1235.

3 - Grieghton, History of the Papacy, Vol 1 , P 163.

٤ - المنع Interdient هو عقوبة دينية تفرض على جماعة ارتكبت جرماً أو ذنباً جسيماً، وبموجب العقوبة يمنع الممنوع، من إقامة الشعائر الدينية وممارسة بعض الأسرار المقدسة والدفن الكنسي في بعض الأماكن. وتطبق عقوبة المنع على الأماكن أيضاً، في حين يطبق الحرمان الكنسي على الأشخاص، وتتقسم عقوبة المنع إلى ثلاثة أنواع: (١) المنع المكاني، وهو ما يفرض بطريقة مباشرة على أماكن معينة مثل كنيسة أو مقبرة أو منطقة.

(٢) المنع الشخصي، هو ما يفرض على أشخاص ويلزمهم التقيد

(٣) المنع المختلط، ويطبق على الأماكن والأشخاص المقيمين بها معاً. لمزيد من التفاصيل انظر:



إحكام السيطرة عليها بتعيين نائب عنه عليها كل ستة أشهر، وحصن قصر الفاتيكان وأعاد بناء الأسطول، وأعاد بناء مدينة أوسيتا في روما ليتخذها منطقة دفاعية عنه في مواجهة أعدائه^١. هذا في الوقت نفسه الذي سعى فيه جاهداً للحيلولة دون تأثر ألمانيا بسياسة فرنسا، فأرسل رسالة في ٢٦ أغسطس ١٤٠٠م إلى الإمبراطور الألماني فينزل يطالبه فيها بالحفاظ على طاعته الرهبانية في ألمانيا مقابل مساندته له ضد حزب الرينتش^٢ Rhenish المعارض لسياسته داخل ألمانيا. ويبدو أن فينزل لم يهتم بهذه الرسالة لانشغاله بالدفاع عن نفسه بعد اتهامه بالمسئولية عن انهيار السيادة الألمانية في إقليم بوهيميا وشمال إيطاليا، وإضاعته لحقوق ألمانيا في فيرونا Verona، وفينزا Vicenza، وبادوا Padua، وسينا Siena وفلورنسا Florence في إيطاليا، وأخيراً اتهامه بإهمال شؤون ألمانيا الداخلية وإضعافه سلطة رجال الدين.

على أية حال فشل فينزل دفع هذه الاتهامات عنه، فأنزله حزب الرينتش عن عرشه ونصب بدلاً منه روبرير البفالزجراف The Pfalzgraf Rupert (١٤٠٠-١٤١٠م) ولم تثن هذه التطورات بونيفاس عن تدعيم سيادته داخل ألمانيا، فانتهاز فرصة مجيء ملكها الجديد روبرير على رأس حملة للدفاع عن حقوق مملكته في ميلانو والحصول على التاج الإمبراطوري^٣ فساوم الملك بالامتناع عن المشاركة في أية إجراءات تهدف إلى إنهاء الانشقاق الكنسي دون الرجوع إليه مقابل تتويجه إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

Gasparri, Codex Iris Canonici PIIX Pontificis Maximi, Can 2268 – 2275, Wagner, Dictionnaire Droit Canonique, Tome deuxieme, Paris 1901.

1 - Grieghton, History of The Papacy, Vol 1 , P 168.

٢ - تأسس حزب الرينتش Rhenish في مدينة بويار الألمانية عام ١٣٩٩ م لمواجهة الظروف التي ترتبت على سياسة وينزل. وتشكل أعضائه من البفالزجراف روبرير زعيم المعارضة، يوحنا رئيس أساقفة مينز Mainz الذي تولى منصبه هذا بعد أن دفع مبالغ مالية طائلة للبابا بونيفاس التاسع ١٣٩٦ م. وأخيراً تريير وكولن رؤساء الأساقفة. لمزيد من التفاصيل انظر Grieghton, History, Vol 1 , P 171.

٣ - حقق روبرير انتصاراً مهماً على دوق ميلانو من خلال حملته تلك، وذلك بفضل مساعدة كل من البابوية وفلورنسا. لمزيد من التفاصيل انظر

Grieghton, History, Vol 1, P 172



وتراجعت فرنسا عن قرارها عن طاعة البابا بندكت الثالث عشر الرهبانية عام ١٤٠٣م دون شروط مسبقة، ويرجع المؤرخون سبب ذلك إلى دوق أورليانز الذي أعلن ولاءه لبندكت وهدد بإشهار سلاحه في مواجهة من يعارض إعادته إلى عرشه البابوي. وربما استغل الدوق أورليانز في ذلك المشكلات السياسية التي كانت تمر بها فرنسا آنذاك، وميل كبار أمرائها وعلى رأسهم هو نفسه إلى النزعة الانفصالية وفرض سيادتهم على البلاد والحكومة^١، مستغلين في ذلك أن الملك شارل كان في ذلك الوقت طريح فراش المرض^٢. يضاف إلى هذا الضغط الذي مارسه كرادلة ورجال اللاهوت في جامعات فرنسا، وباريس، وأورليانز، ومونبيليه Montpellier وتولوز على ملك فرنسا للتراجع عن قرار خلع الطاعة؛ وذلك لحرمانهم من رتبهم الكنسية وامتيازاتهم المادية فترة تنفيذ قرار الخلع، فضلاً عن مقارنتهم بين سياسة البابوية تجاههم، وبين سياسة الدولة التي استحوذت على دخولهم الرسولية، وغالت في فرض الضرائب عليهم. وأعلن لويس أنجو كونت بروفانس تراجعاً عن قرار خلع البابا باعتباره لا يستند إلى القانون الإلهي، أو أي قانون بشري. ولأنه أثبت فشله في حل الأزمة الكنسية^٣. ومن ثم جدد ولاءه للبابا بندكت الثالث عشر في أثناء زيارته له وهو في القصر الإمبراطوري كالسجين في ٣١ أغسطس ١٤٠٢ م. وأياً ما كانت الأسباب التي أدت إلى تراجع فرنسا في قرارها الرفض لطاعة البابا الرهبانية، فقد عاد بندكت الثالث عشر إلى العرش البابوي عام ١٤٠٣م وأرسل إلى نظيره بروما سفارة في عام ١٤٠٤م استحثه من خلالها على التمسك ببابويته ليقى الوضع على ما هو عليه. غير أن هذه السفارة لم تؤت بثمارها المرجوة لوفاة البابا بونيفاس التاسع في نفس العام.

١ - ناضل كبار الأمراء في البيت الملكي في فرنسا كل على حدة؛ لكي يحقق السيادة في البلاط والسيطرة على الحكومة فأمل لويس دون أنجو عم الملك شارل السادس أن يأخذ لنفسه عرش نابولي، وسعى لويس دوق أورليانز أخو الملك شارل السادس بعد أن تزوج من أميرة فيكونتيسة للحصول على ميراث له في إيطاليا إلى جانب أجزاء من الأملاك البابوية التي وعده بها بابوات أفينيون بعد الانشقاق لتكون مملكة له. أما فيليب أمير برجندي عم شارل السادس الأصغر فقد أضاف الفلاندرز إلى دوقيته وأخذ يوسع أملاكه بضم بعض الإمارات الصغيرة على نهر الراين. لمزيد من التفاصيل انظر موريس كين، حضارة أوروبا في العصور الوسطى ترجمة د. قاسم عبده قاسم، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

2 - Grieghton, History of The Papacy, Vol 1 , P 176.

3 - Lavisse (Ernest, Histoire de la France, Tome 4, Paris 1911, P252.



وبدا من جديد أن نهاية الانشقاق باتت وشيكة ، خاصة بعدما انتهز كرادلة روما فرصة وجود سفارة أفينيون لديهم، وأعلنوا استعدادهم لتأجيل انتخاب البابا الجديد، مقابل أن تعلن السفارة الفرنسية تنازل بندكت الثالث عشر عن العرش البابوي، غير أن أعضاء السفارة تنزروا باقتارهم للسلطة التي تخول لهم إصدار مثل هذا القرار. الأمر الذي دفع رجال الدين في روما للحفاظ على مكانتهم الدينية، ووظيفتهم. وإلى الدخول في كوناكاف (اجتماع سري) انتهوا فيه إلى تنصيب كوزيمو ميغليوراتي Cosimode Miglierati، بابا جديداً باسم إنوسنت السابع Innocent VII (١٤٠٤-١٤٠٦ م)^١. وتعهد الأخير بمجرد توليه البابوية بإعادة الوحدة الكنسية، نزولاً على رأي رجال الدين في روما الذين كانوا قد تأثروا بنموذج فرنسا المعمول به منذ تولي بندكت الثالث عشر العرش البابوي، غير أن إنوسنت لم يحدث أي تقدم ملموس في هذه القضية. ويبدو أن ذلك يرجع إلى تعرض روما لهجوم لاديسلاس Ladislas ملك نابولي (٣٨٦ - ١٤١٤ م) ونجاحه في السيطرة على الأراضي البابوية، وبذره بذور الفرقة والشقاق بين أهالي روما والبابا إلى حد إعلانهم الثورة ضده ونفيه إلى مدينة فيتربو ١٤٠٥ م ، حتى إذا ما عاد إلى روما توفي بعد فترة قصيرة ليختار أهل روما أنجيليو كوراريو بابا جديداً، وهو الذي اتخذ اسم جريجوري الثاني عشر Gregoire XII (١٤٠٦-١٤٠٥ م)^٢.

1 - Hefele, Histoire des Conciles, T10, P 265

وينحدر أنوسنت من عائلة متوسطة في أبروزي Abruzzi، تعلم القانون والتشريعات الكنسية. ودخل مدينة كريا في عهد البابا أورويان السادس (١٣٧٨-١٣٨٩ م) الذي عينه سفيراً بابوياً في إنجلترا. ثم رئيساً لأساقفة رافنا. وفي عهد البابا بونيفاس التاسع أصبح شخصية عامة لدمائة خلفه فعينه البابا كاردينالاً. لمزيد من التفاصيل انظر،

Grieghton, History of The Papacy, Vol 1 , P 185, Locke, The Age of The Great Western Schism P 116.

2 - L. Jadin, Benoit XIII. Pierre de Luna, P153.

استطاع أهل روما الحصول على قرار يتيح لهم ممارسة الحكم بأنفسهم، وينص القرار على السماح لهم بانتخاب سبعة حكام من بينهم، يعاونهم ثلاث يعينهم البابا يكونون مسئولين مسئولية كاملة عن الإدارة المالية للدولة، غير أن خضوع البابا لاديسلاس ملك نابولي وتنازله له عن مدينتي مارتيينا Martinae وكابامبينا Cabanie مدة خمس سنوات، وحرمان أهل روما مما حازوه من سلطة تخول لهم الإشراف على الإدارة المالية



وقد حاول بندكت أن يستثمر فرصة تطور الأحداث في إيطاليا، وأرسل إلى نظيره يحثه التمسك بعرشه، غير أن جريجوري لم يكن على استعداد في هذا الوقت للتراجع عن وعده الذي قطعه على نفسه فور توليه العرش البابوي. لكنه ما لبث أن تراجع عن رأيه وحذا حذو بندكت، ويرجع هيفيل السبب في ذلك إلى تأثر جريجوري الثاني عشر بأبناء أخيه الذين طالبوه بالتمسك بعرشه لإبقاء الوضع على ما هو عليه احتفاظاً بوظائفهم الكنسية التي حازوا عليها دون رغبة رجال الدين^١. وقد شجع هذا التطور بندكت على مراسلة جريجوري الثاني عشر سراً دون علم كرالتهما يحثه على الثبات ورفض التنازل، فضلاً عن التمسك بطاعتها الرهبانية كاملة. ولتنفيذ هذا المخطط اتفق البابوان على معارضة كل منهما للآخر ظاهرياً ليمنعا عقد أي مجمع يضمهما لإنهاء قضية الانقسام الكنسي.

حاول جريجوري الثاني عشر تنفيذ هذا المخطط بمعارضة اقتراح كرالته عقد المجمع العام في مدن فرنسا البحرية مثل سافون Savonne - ليفورون Livourne ، ولوك. متعللاً أمام أعضاء السفارة الفرنسية بنقص السفن التي ستقله، ورفضاً العرض الذي قدمته جنوة لنقله، وأخيراً بذل الأموال التي جمعها رجال الدين تكلفة لرحلته على أقاربه. أما بندكت فأعلن موافقته عقد المجمع العام في هذه المدن البحرية، وبذل الأموال الكنسية لزيادة قوة أسطوله رغماً عن تلويح كرالته له بتقليص عدد سفنه واختيار إحدى المدن البرية لعقد المجمع فيها^٢. وذلك احتراماً للبابا جريجوري، الذي أعلن رفضه عقد المجمع العام في أية مدينة بحرية.

ولم تك فرنسا لتصمد إزاء تصرفات البابا بندكت وسعيه إلى إحباط أية محاولة لحل المشكلة الكنسية. فدعت إلى عقد مجمع ديني في باريس في نوفمبر (١٤٠٦م)، حضره عدد كبير على أسهم ولي عهد فرنسا، وأربع وستون من رؤساء الأديرة والأساقفة، فضلاً عن دوقات فرنسا، ورؤساء جامعاتها؛ وذلك لمناقشة إعادة قرار التخلي عن طاعة البابا الرهبانية من جديد، وانتهى

أدى إلى فصل حكاهم عن حكام البابا الثلاثة ، ثم الثورة على البابا. مزيد من التفاصيل انظر إلى Grieghton, History of The Papacy, Vol 1 , P 187 – 191 .

1 - Hefele, Histoire des Conciles, TV1, P 265.

2 - Lavisse, Histoire de la France, P 359.Jadin, Benoit XIII, PP 153 –154.



المجمع إلى تأييد القرار على أساس التخلي الجزئي عن طاعة البابا الرهبانية، ويعني ذلك سحب بعض السلطات من يد البابا، والإبقاء على بعضها الآخر.

وانفق أعضاء المجمع على أن تتركز السلطات المسحوبة في حق منح الامتيازات والأموال، وحق منح تحديد الضرائب، على أن تكون هذه السلطات بيد الأساقفة ووفقاً للانتخاب أو القانون العام أو العرف. وفي ٣ يناير عام ١٤٠٧م صدق رجال الدين على قرارات المجمع. أما شارل السادس فأكد على قرارات المجمع في ١٧ فبراير من العام نفسه بإصداره قرارين أولهما سحب حق منح الامتيازات من يد البابا حتى عقد المجمع العام، وثانيًا سحب حق فرض الضرائب^١.

ولا شك أن هذا القرار شجع الفرنسيين على رفض دفع الضرائب المستحقة للبابا، ولكنه في الوقت نفسه حرم رجال الدين من امتيازات التزقي التي أقرها القانون الكنسي، كما أثر على موقف البابا المالي، وعانى من أزمة مالية كبيرة في ظل تزايد حاجته إلى المال وتعدد رحلاته التي بلغت تكاليفها أكثر من ١٥٠٠٠ فرنك شهريًا. هذا في الوقت الذي حرم فيه أرباحه العقارية^٢، وعلى الرغم من تحمل رجال الدين في أرجون تكاليف رحلاته، إلا أنهم ما لبثوا أن عجزوا عن تلبية تلك النفقات بعدما فقدوا كل ما لديهم. ولجأ البابا بندكت إلى رهن بعض ممتلكاته وتشمل أربعة حصون من كونتية فيفيان وهم بيدازيديس، وبولين، وبيزنس، وشاتونيف، مقابل ٤٠٠٠٠ فرنك ذهب^٣. وقد اشتكى البابا إلى سفراء فرنسا الأضرار التي ألتمت به إثر تخلي فرنسا عن طاعته الرهبانية جزئيًا، ولكن كان ذلك دون جدوى.

لم تكتف فرنسا بذلك بل أخذت في رفع حصانة رجال الدين الكنسية، وذلك حتى تفقد البابا أية مساعدة تأتي عن طريقهم. ولتفعيل ذلك أصدرت أمرًا ملكيًا يقضي بفرض ضريبة نصف عشرية على رجال الدين، وعلى الرغم من تخفيض رجال الدين لها إلى النصف، إلا أنهم ما لبثوا

1 - Lavisse , Histoire de la France, T 4, P 355.

٣ - يرجع للحبر الروماني (الكرسي الرسولي) التدبير والوكالة لجميع الأموال الكنسية، بما في ذلك العقارات والمنقولات الثمينة التي لها أهمية تاريخية وفنية، والتي يسري عليها التقادم بممرور مئة سنة. انظر مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، ق ١٠١٢، ١٠١٩، ص ٥٥٨، ٥٦٢.

3- Valois, La France, T 4, P. 594.



أن امتنعوا عن تأديتها، خاصة بعدما رفضتها المدن البابوية في دوفينيك ، ليجيدوك وجاسكونيا^١. ورداً على اعتراض رجال الدين تنفيذ الأمر الملكي، أرسل شارل السادس رسالة إلى رجال الدين يعلنهم بتخلي فرنسا عن موافقتهم على تحديد الضريبة. وهكذا استغنت فرنسا عن موافقة الإكليروس على تحديد الضرائب، كما استغنت من قبل عن موافقة البابا. ولم تكف فرنسا بذلك بل دعت إلى عقد مجمع في كنيسة القصر الملكي - على ضفاف نهر السين - في الأول من أغسطس، أصدرت من خلاله قراراً ينص على تجريد الكرادلة أنصار بندكت من مناصبهم وامتيازاتهم^٢. وقرار آخر أصدره المجمع في الخامس عشر من أكتوبر يحث على اختيار أربعة من رؤساء الأديرة يحلوا محل البابا؛ وذلك من أجل البت في الأمور التي تتعلق بمسألة منح الغفران، والممتلكات الخاصة بالمنشآت الكنسية، أما عن قضايا الزواج وموانعه فقد قرر المجمع أن يتعهدوا بدلاً من البابا^٣.

هذا في الوقت الذي أرسلت فيه فرنسا سفارة إلى البابا بندكت ضمت عدداً كبيراً من رؤساء الأديرة، طالبته بالتنازل عن العرش البابوي بقرار مكتوب ، لكنها خشيت إبلاغه، تهديد شارل السادس له حال رفضه، بتصعيد عقوبة رفض الطاعة الرهبانية من رفض جزئي إلى رفض كلي؛ لتخوفهم من رجال دوق أورليانز المحيطين بالبابا والقائمين على حراسته وحمايته^٤. على أية حال رفض البابا إعطاء أي تعهد مكتوب يلزمه بالتنازل، الأمر الذي جعل فرنسا تصدر قراراً هاماً في ١٢ يناير ١٤٠٨م. سجله البرلمان الفرنسي باللغة اللاتينية في ٢٦ يناير

1 - Valois, Op - cit , P 602.

وتعد ضريبة العشور من أكبر مصادر إيرادات الكنيسة الغربية، فرضها قانون الإيمان في القرن التاسع بعد وفاة الإمبراطور شارلمان ، على مُلاك الأراضي الزراعية عدا رجال الدين حيث كانوا يؤدون "عشر غلتهم أو ربعها عيناً أو نقداً إلى الكنيسة المحلية، وما لبث أن فرضها القانون في القرن العاشر على كل إيرشية (كنيسة صغيرة) حيث كانت تبعثها إلى مطران الأسقفية. وقد طور نظام الإقطاع من أنظمة تلك الضريبة العشرية فأجاز أن يقطع عشور الأبرشية للغير، أو ترهن أو يوصي بها أو تباع. لمزيد من التفاصيل انظر ديورانت (ول)، قصة الحضارة (عصر الإيمان) ترجمة محمد بدران، المجلد الثامن ١٦/١٥، مصر ٢٠٠١ م ، ص ٦٨ - ٦٩.

2 - Mansi, Sacarorum Concilorum, TXXVI, P 1079.

3 - Mansi, Sacarorum Concilorum, L.C.P. 999, Hefele, Histoire , TV1, PP 242 - 243.

4 - Lavisse , Histoire de la France, T 4, P 356.



من العام نفسه، وجه فيه ملك فرنسا اعتذاراً إلى جميع المؤمنين؛ لعدم استطاعته إخضاع المشكلة الكنسية لمجمع عام، ويعلن تخلي فرنسا عن طاعة البابا الرهبانية اعتباراً من عيد الصعود في مايو ١٤٠٨ م^١. وتلا ذلك أن أرسلت فرنسا بشأن ذلك سفارة برئاسة جان دي شاتو موران Jean de Mora وجان دي تورساي Jean de Tour أعلنت بندكت الثالث عشر القرار. ولما كان بندكت يدرك أن شارل السادس يسعى جاهداً لإيجاد حل للمسألة الكنسية، لذا عمل على أن يدبر لنفسه مأمناً، فأخفى قراراً بالحرمان الكنسي، كان قد أصدره في ١٩ مايو ١٤٠٧ م - وقت أن كان لديه الخاتم البابوي - ضد كل من تسول له نفسه التخلي عن طاعته الرهبانية أو يعارض قراراته، غير مستثنين من هذا الأمر كاردينالاً أو رئيس أساقفة، أو إمبراطوراً، وأرفق هذا القرار برسالة أرسلها إلى شارل السادس ملك فرنسا في ١٨ أبريل ١٤٠٨ م. ويبدو أن بندكت أراد بقرار الحرمان هذا أن يبين لشارل السادس أن قراره بالتخلي عن طاعته الرهبانية كان غير ذي صفة، على اعتبار أنه اتخذوه وهو تحت طائلة عقوبة الحرمان الكنسي.

على أية حال ما إن علم الملك شارل السادس بفحوى الرسالة البابوية حتى دعا إلى عقد مجمع في القصر الإمبراطوري ٢١ مايو ١٤٠٨ م بحضوره وحضور لويس الثاني دانجو ملك صقلية وأدواق فرنسا وعلى رأسهم دي بييري، ودي بوجوني، وكونت دي نيفير، وبطرس دي نافار، ولويس دي بافيير، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من رؤساء جامعات فرنسا ورؤساء الأديرة والأساقفة، انتهوا فيه إلى إدانة بندكت من الثالث عشر بجرمة العبث بالذات الملكية، على أساس أنه اتخذ قرار الحرمان الكنسي بعد أن تخلت فرنسا عن طاعته الرهبانية ١٧ فبراير ١٤٠٧ م. وأصدر المجمع قراراً يمنع بندكت من مغادرة جنوة - التي كان بها آنذاك - واعتقال مساعديه^٢، وتلا ذلك أن خاطب شارل

1 - Valois, La France, T 4, P 602, Steuart (A. Francis), Scotland and The Papacy during The Great Schism, in the Scottish. Historical Review , Vol. 4, No. 14 (Jan - 1907) P 144 - 151, Published by Edinburgh University Press Stable, Url Http// WWW. Jstor, org stable 255 17825 Accessed 13/12/2010.

ويحتفل المسيحيون عامة بعيد الصعود بعد إتمام أربعين يوماً من عيد القيامة، وذلك احتفالاً بمباركة السيد المسيح لتلاميذه الأحد عشر، إثر تألمه وقبره وقيامته ثم صعوده إلى السماء. لمزيد من التفاصيل انظر العهد الجديد، إنجيل لوقا، الإصحاح الرابع والعشرون، الآيات من ٣٦ إلى ٥٣.

2 - Valois, La France, T 4, PP 606 - 607



السادس في اليوم التالي كرادلة جريجوري الثاني عشر بابا روما بالتخلي عن طاعته الرهبانية، والالتزام إلى كرادلة أفينيون في الدعوة لمجمع عام، هذا فضلاً عن إصداره براءة ملكية ٢٥ مايو اليوم التالي للصعود تعلن تخليه وشعبه عن طاعة البابا الرهبانية^١، مع تحذيره لرعاياه بتوقيع عقوبة الحبس ومصادرة الأملاك والنفي في حالة استمرارهم في إطاعة أي من البابوين^٢.

ويستنتج مما سبق أن فرنسا أغفلت قرار الحرمان الذي اتخذته بندكت ضد شارل السادس، على الرغم من صحته، وذلك على أساس أولاً أن سلطة إصدار عقوبة الحرمان الكنسي لم تكن قد وردت ضمن السلطات التي جرد البابا بندكت منها أثر ما جاء واضحاً في قرار ١٧ فبراير ١٤٠٧ م. وثانياً لأن قرار الحرمان الكنسي جاء موثقاً ومختوماً بالختم البابوي الذي ظل البابا محتفظاً به حتى بعد إصدار قرار ١٧ فبراير ١٤٠٧ م، وبالتالي يكون أي قرار أصدره شارل السادس اعتباراً من تاريخ إصدار قرار الحرمان ١٩ مايو ١٤٠٧ م لاغياً أو غير ذي صفة. وأياً كان الأمر، فقد تأثر بهذا القرار الفرنسي عدد من الدول المؤيدة لطاعة البابا جريجوري الثاني عشر في روما يأتي على رأسها البندقية التي سعت إلى تبني قرار فرنسا الصادر في ١٢ يناير ١٤٠٨ م، ودعت إلى عقد مجمع ديني حضره ١٠٣ عضو انتهوا فيه إلى إصدار قرار بالتخلي عن طاعة البابا جريجوري الثاني عشر، وفي نفس الوقت ناشدت البنادقة التخلي عن طاعة البابا جريجوري الثاني عشر. ويبدو أن البندقية أرادت من وراء هذه المناشدة أن تضمن تكوين جبهة عريضة من مواطني البندقية لرفض الطاعة الرهبانية للبابا جريجوري مما يجعل تنازله أمراً لا مفر منه^٣. كذلك اتفقت فلورنسا Florence مع فرنسا والبندقية على إعلان التخلي عن الطاعة الرهبانية للبابوين بندكت الثالث عشر، وجريجوري الثاني عشر، وعززت هذا الإعلان باحتضانها تسعة من كرادلة جريجوري الثاني عشر كانوا قد أعلنوا الانفصال عنه^٤. فضلاً عن ذلك اجتمع كرادلة أفينيون وكرادلة روما في مدينة ليفورون البحرية، وأعلنوا تخليهم عن طاعة البابوين

1 - Valois, Op-cit, P 613.

2 - Mansi, Sacrorum Conciliorum, TXXVI, P 1084.

3 - Valois, La France, T 4, P. 604.

4 - Valois, Op – cit, PP 604 – 605

ميلر، مختصر تاريخ الكنيسة، مصر ٢٠٠٨، ص ٣٩٩.



الرهبانية، واتفقوا على عقد مجمع عام اختاروا له مدينة بيزا Pisa للفصل بين البابويين، وإعادة الوثام الديني للكنيسة¹.

هكذا استطاعت فرنسا أن تحقق من وراء قرارها الرفض لطاعة البابويين ما تصبو إليه وهو اتفاق رجال الدين في أفينيون وروما على تخليهما لطاعة البابويين الرهبانية، وعقد مجمع عام يضمهما للفصل بين البابويين وإعادة الوحدة الكنسية.

ويتضح من خلال العرض السابق أن:

- قدمت فرنسا مقترحاً مفاده رفض الطاعة الرهبانية للبابا بندكت الثالث عشر لإرغامه التنازل، وذلك احتواءً للازمة الكنسية.
- اتخذت فرنسا عدة خطوات تدعياً لهذا المقترح. تمثلت في عقد مجمع كنسي ١٣٩٨ م - تحجيم سلطات البابا بسحب الختم البابوي - مواجهته بالقوة وتحديد إقامته.
- احتذاء بعض الدويلات الأوروبية في الغرب نموذج فرنسا الرفض لطاعة البابا.
- تأرجح فرنسا بين التخلي عن طاعة البابا الرهبانية، والتمسك بها ثم الثبات على التخلي.
- نجاح فرنسا في تحقيق ما كانت تصبو إليه من وراء تخليها عن طاعة البابا الرهبانية في اتفاق كرادلة أفينيون وروما عقد مجمع كنسي عام لإنهاء الأزمة الكنسية.

1 - Hefele, Histoire des Conciles, TV1, P 267.



المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

- الكتاب المقدس، العهد الجديد، الرسالة إلى العبرانيين، الإصحاح الخامس، الآية ٨/ العهد الجديد، أنجيل متى، الإصحاح السادس عشر الآية الثامنة عشر
- الكتاب المقدس، العهد الجديد ، انجيل لوقا، الإصحاح الرابع والعشرون، الآيات من ٣٦ إلى ٥٣.
- Gasparri (Petro Card, Codex 1 uris Canonici piix Pontificis Maximi Iussu digestus Benedicti Papae XV, Vetieanis MCMXVIII Can 2256 – Can 2264.
- Mansi, Sacarorum Concilorum et Amplissime Collectio, TXXXVI, Col, 1198.
- دنتستغر – هوزمان، الكنيسة الكاثوليكية في وثائقها ترجمة الأصل اللاتيني، المطران يوحنا منصور، والأب حنا الفاخوري، الجزء الأول، منشورات المكتبة البوليسية ٢٠٠١ م
- مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، ترجمة الأصل اللاتيني للجنة المصرية بقيادة الأنبا اسطقناوس الثاني بطريرك الإسكندرية للأقباط الكاثوليك، منشورات المركز الفرنسيسكاني، القاهرة ١٩٩٥.

ثانياً: المراجع

- A Joelle Rollo- Koster and Thomas M. Izbiches, Acompanion of the great western schism 1378 – 1417. Boston 2009.
- G. Barraclough, un document inedit sur la soustraction d'obedience de 1398, dans la Revue d'Histoire ecclesiastique, T. XXX, 1934, P101 -115.
- Greighton, A History of the Papacy from The Great Schism To The Sack of Rome, Volume 1, London 1919.
- Hefele, Histoire des Conciles, Tome VI Deuxieme, Partie, Paris 1915.
- Lavissee (Ernest, Histoire de la France, Tome 4, Paris 1911.
- L. Jadin , Benoit XIII (Pierre de Luna) dans Dictionnaire d' Histoire et de Geographie Ecclesiastiques, Tome Huitieme Paris – VI, 1935.
- Locke D.D., The Age of the Great Western Schism, California 1897
- Palmer J.J. N, England and The Great Western Schism 1388 – 1399, in The English Historical Review, Vol 83, N 328 (Jul 1968) PP 516 – 522.
- R. N. Swanson, universities, Academics, and the grent schism, Cambridge. London.
- Steuart (A. Francis), Scotland and The Papacy during The Great Schism, in the Scottish. Historical Review , Vol. 4, No. 14 (Jan – 1907).
- Valois, La France et Le grand schisme D'occident, Tome 3, Paris 1902.
- بيبير كاميللو، المجامع المسكونية، ترجمة السيد بولس عطا الله، إشراف الآب كاميللو باللين، ص ١٧١-١٧٢، وليم ميلر ، مختصر تاريخ الكنائس، القاهرة ٢٠٠٨ م .
- دوبراتشنسكي، أوروبا والمسيحية، ترجمة دكيرو لحد، سورية ٢٠٠٧ ، ص ٨٣ - ٨٤.
- موريس كين، حضارة أوربا في العصور الوسطى ، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية ٢٠٠٠.
- ميلر، مختصر تاريخ الكنيسة، مصر ٢٠٠٨ .